

تأثير منحة البطالة على سوق الشغل في الجزائر: دراسة في التداعيات الاقتصادية والاجتماعية

The impact of unemployment benefits on the labor market in Algeria: a study of economic and social repercussions



د/ لامية مشوك^{*1}

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

lamiapolitique@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الارسال: 2024/09/24

ملخص: يهدف هذا البحث لدراسة انعكاسات اعتماد الحكومة الجزائرية على منحة البطالة كسياسة لتفعيل سوق الشغل والتقليل من معدل البطالة، إذ أن الجزائر كغيرها من دول العالم سعت هي الأخرى للحد من ارتفاع معدلات البطالة، حيث اعتمدت على مجموعة من الآليات الرامية لإنشاء وتوفير مناصب شغل، وتيسير عملية الادماج المهني في سوق الشغل ومنه خفض معدل البطالة، هذا بالنظر لأن التشغيل يعد من المعايير الرئيسة لتحقيق الأمن الاجتماعي، إلا أنها عجزت عن السيطرة عليها بشكل فعال، ولذلك تم اعتماد مؤخرا آلية جديدة عرفت بـ "منحة البطالة" والتي لا يحدد مضمونها عن المسعى الرئيس لسياسات الشغل في الجزائر والمتمثل في العمل على امتصاص البطالة وتحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: منحة البطالة، سوق الشغل، سياسات الشغل، الاقتصاد، الجزائر

Abstract: This research aims to study the repercussions of the Algerian government's reliance on the unemployment grant as a policy to activate the labor market and reduce the unemployment rate, as Algeria, like other countries in the world, also sought to reduce the high rates of unemployment, as it relied on a group of mechanisms aimed at creating and providing job positions, and facilitating The process of professional integration into the labor market, including reducing the unemployment rate, given that employment is one of the main criteria for achieving social security, but it has been unable to control it effectively. Therefore, a new mechanism known as the "unemployment grant" was recently adopted, which is no different. Its content is about the main endeavor of labor policies in Algeria, which is to work to eliminate unemployment and achieve political stability and social security.

key words: unemployment grant, labor market, labor policies, economy, Algeria.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

تحتل مسألة التشغيل باهتمام بالغ من طرف الحكومات ، كونها تمثل أحد الحقوق الانسانية التي ينبغي توفرها ، على اعتبار أن التشغيل يعد مطلباً رئيساً لأفراد المجتمع ، ولهذا تقوم الدول بوضع سياسات وبرامج ترمي من خلالها لانعاش سوق الشغل والقضاء على اشكالية البطالة ، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الحلول والبدائل الهادفة لمعالجة ذلك ، خاصة وأنها باتت من أعقد وأخطر الإشكاليات التي تواجه الحكومات إذ أن تفاقمها من شأنه أن يهدد أمن و استقرار البلد.

وقد عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على وضع سياسات و برامج تهدف لامتنعاص البطالة و توفير مناصب شغل خاصة في أوساط الشباب الذي يعد المكون الرئيس للمجتمع الجزائري ، حيث امتدت البطالة لتشمل فئة حاملي الشهادات العليا من خريجي الجامعات و المعاهد العليا ، وبناء عليه تم اعتماد ما عرف بـ "منحة البطالة" ، وقد جاءت هذه الصيغة بعد سلسلة من الصيغ و البرامج التي وجهت لامتنعاص البطالة في أوساط الشباب ، حيث تم اعتبار برنامج " منحة البطالة " حلاً مبدئياً لمعالجة بطالة الشباب و انعاش سوق الشغل الذي يشهد ركوداً كبيراً وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ، خاصة لدى خريجي الجامعات ، كما و تعد الجزائر أول دولة عربية اعتمدت هذه الصيغة .

وسنحاول من خلال هذا البحث دراسة تأثير منحة البطالة على سوق الشغل في الجزائر من حيث تحديد الفئة التي يحق لها الاستفادة من منحة البطالة و شروط الاستفادة منها ، و كذا مدى تحقيق هذه المنحة لطموحات و احتياجات الفئة المستفيدة منها ، وتأثيرها على حركة الاقتصاد الجزائري .

أسباب ودوافع اختيار الموضوع :

إن اختيار هذه الدراسة يهدف الى المساهمة في تشكيل مستوى معين من التحليل العلمي لموضوع السياسة العامة للشغل من خلال تحليل المبادئ التي يتم من خلالها صياغة برامج التشغيل ، وكذلك من اجل تشخيص معمق لمشكلة البطالة في الجزائر ، و بناء عليه تم طرح الاشكال التالي :

الاشكالية : كيف تؤثر منحة البطالة على الأداء الاقتصادي و حركية سوق الشغل في الجزائر ؟

المنهج المعتمد : اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي وذلك بغية تفسير برامج التشغيل السابقة ، ثم تحليل انعكاسات اعتماد منحة البطالة على سوق الشغل في الجزائر ، هذا اضافة الى عرض وتحليل مجموعة من المحاور المنضوية ضمن استراتيجية متكاملة لمكافحة البطالة و رفع مستوى الشغل .
الفرضية : تؤدي منحة البطالة الى تدهور الاقتصاد و ركود سوق الشغل في الجزائر .

تقسيم العمل :

المحور الأول : آليات امتنعاص البطالة و تفعيل سوق الشغل في الجزائر .

المحور الثاني : منحة البطالة وتداعياتها الاقتصادية و الاجتماعية .

المحور الثالث : استراتيجية امتنعاص البطالة وزيادة معدل الشغل في الجزائر .

1- آليات امتصاص البطالة وتفعيل سوق الشغل في الجزائر

وضع المشرع الجزائري العديد من القوانين والنصوص التنظيمية الهادفة لتسيير برامج الشغل، و بالموازاة مع ذلك فقد تم تأسيس مؤسسات تعنى بالإشراف و تنفيذ البرامج العامة للشغل، ويعتبر هذا الاجراء دليلا على أن مسألة التشغيل تحظى باهتمام كبير من طرف الحكومة بل وتعد من أولوياتها، و لذلك اتجهت الدولة الجزائرية لإنشاء أجهزة وهيئات تهدف من خلالها لزيادة معدلات الشغل و امتصاص نسب البطالة، و ضمان سير حسن لسوق الشغل، و تتمثل هذه الآليات فيما يلي :

1.1 برنامج تشغيل الشباب: PEJ

ويعتبر أول برنامج مستقل اعتمدته الدولة بداية من سنة 1987، حيث كان موجها لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-24 سنة، وقد سعى هذا البرنامج لتوفير 200000 منصب شغل دائم خلال سنتين، كما تولى تمويل هذا البرنامج كل من الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCC) و صندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FAEJ)، غير أن هذا البرنامج لم يستفد منه سوى 60000 شاب تحصلوا على مناصب شغل دائمة أو مؤقتة، و 40000 شاب على مناصب ضمن نشاطات التكوين والتأطير، ويعود السبب في ذلك إلى انعدام التسيير المحلي للبرنامج و غلبة الطابع المركزي. (الاجتماعي، 2002، صفحة 92)

2.1 برنامج الإدماج المهني للشباب DIP:

نظرا للنتائج غير المرضية التي نجمت عن تطبيق برنامج تشغيل الشباب تم اعتماد برنامج الإدماج المهني مع بداية التسعينات، حيث تم في ديسمبر 1989 عقد جلسات وطنية تناولت موضوع سياسة التشغيل و ذلك تحت إشراف مجموعة من الوزارات التي تعنى بقضايا الشباب، و قد نجم عن ذلك صياغة أهداف جديدة لسياسة تشغيل الشباب، كما تم توضيح الآليات التي يجب دعمها لفائدة ما يقدر ل68% من الشباب الجزائري. (راجعي، 2005، صفحة 44)

و بخلاف برنامج تشغيل الشباب الذي تولت فيه السلطة المركزية التسيير فإن برنامج الإدماج المهني فتح المجال للجماعات المحلية خاصة فيما يخص عملية التوظيف، حيث تتولى هذه المؤسسات المحلية توفير مناصب الشغل و منح إعانات مالية للمؤسسات و الإدارات المحلية التي تقوم بتشغيل الشباب وهو ما تضمنه المرسوم التنفيذي رقم 90-143 المؤرخ في 22 ماي 1990، و المتضمن لترتيبات الإدماج المهني للشباب، حيث تمثلت أهم مبادئه في منح الأفضلية للشغل المنتج و الدائم و إنشاء الشغل بأقل تكلفة وإضفاء الطابع المحلي على مبادرات تشغيل الشباب و إعطاء الأفضلية للإدماج من خلال التكوين. (المرسوم ا، 1990، صفحة 702)

1-3 جهاز المساعدة على الإدماج المهني :

و يقوم هذا الجهاز بإدماج الشباب الذي يبحث عن فرصة عمل لأول مرة، حيث تم التعامل مع هذه الشريحة من طالبي العمل من خلال تقسيمهم إلى ثلاث فئات :

1.3.1 عقود إدماج حاملي الشهادات: عقود ما قبل التشغيل "منحة إدماج حاملي الشهادات "PID"

تقوم هذه العقود على مبدأ أساسي يتمثل في التكامل بين التكوين و عروض العمل ، إذ أن الاندماج "السوسيو مهني" لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المعارف التي يكتسبها الخريج أثناء فترة تكوينه ، و هي التي ستمكنه فيما بعد من التكيف مع متطلبات العمل الذي سيشغله. (أحرشاو، 2011، صفحة 32)

و لذلك ، فقد تم تخصيص هذه العقود لحاملي الشهادات ، وتم اعتماد هذا البرنامج بمقتضى المرسوم التنفيذي 402-98 المؤرخ في 2-12-1998 ، و التعليمية رقم 08 الصادرة في 29-06-1998 ، (المرسوم ا.، 1998 ، صفحة 28) والذي حدد كيفية تنفيذ البرنامج في إطار عقود ما قبل التشغيل ، حيث سعى البرنامج لإدماج الشباب في سوق الشغل و تسهيل تشغيل الشباب حاملي الشهادات سواء من الجامعة أو من مراكز التكوين الذين يحملون شهادة تقني سامي ، كما سعى البرنامج لتحفيز الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 سنة و 35 سنة. (منشور، 1998)

وجدير بالذكر أنه في بداية تطبيق البرنامج تم تحديد مدة العقد ، و من ثم أصبحت العقود مفتوحة المدة . و رغم أن هذا البرنامج قد حاول إيجاد حل لامتنعاص بطالة حاملي الشهادات ، إلا أنه وبعد تطبيقه تم تسجيل مجموعة من النقائص أدت إلى إجهاض الهدف الاساسي و المتمثل في القضاء على بطالة حاملي الشهادات ، حيث أدى إلى زيادة تعميق البطالة من خلال عدم القدرة على توفير مناصب شغل دائمة تحاكي طموحات واحتياجات الشباب البطال ، و من جهة أخرى أدى أيضا إلى تكريس الفكر الاتكالي و الكسول ، و يمكن أن نذكر هذه النقائص فيمايلي :

(الاجتماعي، 2002 ، صفحة 117)

- لا يقدم فرصة حقيقية للإدماج المهني الدائم.
- تمركز المستفيدين في قطاع الادارة و غيابهم بشكل شبه تام عن القطاعات الانتاجية.
- لا يعد حلا جذريا للقضاء على البطالة ، حيث أنه تم تسجيل نسب ضئيلة لتثبيت المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل.
- و في مرحلة لاحقة ، عملت الحكومة على إيجاد حل جذري من أجل إدماج المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل ، حيث تم عرض مجموعة من الحلول التي تضمن تثبيتهم في مناصب شغل بصفة دائمة ، لكن ما يعاب على هذه الحلول التي اعتمدتها الحكومة فيما بعد كحل جذري يخلصها من هذه الفئة التي باتت تشكل عبئا عليها ، أنها اقترحت على المستفيدين التنازل عن المطالبة بالتثبيت في مناصب وفقا لشهاداتهم العلمية ، والقبول بالتثبيت في مناصب لا تتوافق و شهاداتهم ومستوياتهم العلمية .

2.3.1 عقود الإدماج المهني

تم توجيه هذه العقود لطالبي العمل الذين تركوا مقاعد الدراسة في الطور الثانوي، وكذلك لأولئك الذين يحملون مؤهلات علمية.

3.3.1 عقود التكوين والإدماج

تمنح هذه العقود لطالبي العمل الذين ليس لديهم تأهيلا أو تكوينا، حيث يستفيد طالب العمل من تكوين مؤهل يمكنهم من اكتساب مهارات، وهو ما من شأنه أن يزيد حظوظ تشغيلهم. وقد استفاد في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني ما يقارب 496132 من الشباب طالبي العمل لأول مرة، حيث تم تشغيلهم حسب نوع العقد كما يلي: (ساحلي، 2014،،، صفحة 152)

- عقود إدماج حاملي الشهادات: 153.897.

- عقود الإدماج المهني: 126.356.

- عقود تكوين و إدماج: 215.879.

و قد استمرت مساعي الحكومة الجزائرية الرامية لتوفير مناصب شغل والقضاء أو التقليل من نسبة البطالة، خاصة في ظل استمرار ارتفاع معدلها على مستوى جميع فئات المجتمع الجزائري. و بمقتضى هذه المعطيات، فقد أقرت الحكومة الجزائرية سياسة جديدة، عرفت تحت مسمى: "منحة البطالة"، إذ تم طرح هذه السياسة كخطوة أولية من أجل معالجة اشكالية البطالة.

4. منحة البطالة :

تم اعتماد منحة البطالة بمقتضى المادة 190 من القانون 16/21، المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، ويتضمن قانون المالية لعام 2022، حيث بموجبها تم اعتماد "منحة البطالة" لصالح البطالين، طالبي الشغل لأول مرة. (المادة، 2021،،، صفحة 64)

إن منحة البطالة هي عبارة عن مبلغ مالي يمنح للبطالين طالبي الشغل لأول مرة والمسجلين في الوكالة الوطنية للتشغيل، حيث يحصل البطال كل شهر بمقتضى هذه المنحة على مبلغ مالي قدره ثلاثة عشر ألف دينار جزائري، ثم تم رفع المبلغ إلى خمسة عشر ألف دينار جزائري، وذلك بغية الحفاظ على كرامة البطال الذي لم يحصل على عقد عمل بصفة رسمية، و تلغى هذه المنحة آليا بمجرد حصول البطال على عقد عمل.

وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 70/22 في المادة 02 منه شروط الاستفادة من منحة البطالة كمايلي: (المرسوم ا.، 2022،،، صفحة 11)

- أن يتمتع البطال بالجنسية الجزائرية.

- أن يكون مقيما في الجزائر.

- أن يتراوح عمره من 19 إلى 40 سنة.

- أن لا يكون له دخل مهما كانت طبيعته.
 - أن يوضح حالته تجاه الخدمة الوطنية.
 - يجب أن يكون مسجلا في الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ما لا يقل عن 6 أشهر بصفة طالب عمل لأول مرة.
 - يجب أن لا يكون قد استفاد من الأجهزة العمومية لدعم أحداث أو توسيع النشاطات والمساعدة على الإدماج المهني و المساعدة الاجتماعية.
 - أن لا يكون للزوج دخل مهما تكون طبيعته.
 - ينبغي أن لا يكون مسجلا في الجامعة أو التكوين المهني.
 - كما وتوضح المادة رقم 03 من المرسوم ، أن المحبوسين الذين اتموا فترة عقوبتهم ولا يملكون دخلا أنه يمكنهم الاستفادة من منحة البطالة وذلك تبعا للشروط المنصوص عليها في ذات المرسوم.
 - وجدير بالذكر أنه تم صرف المنحة لأول مرة بتاريخ 28 مارس 2022، حيث بلغ عدد البطالين في الدفعة الأولى ما يقدر بـ 580 ألف ، من بينهم 38% خريج جامعي، (معطي، 2023، صفحة 62)
 - وإن اقرار الدولة الجزائرية لمنحة البطالة و فق هذه الشروط جاء من أجل تحقيق الأهداف التالية : (ابراهيم، 2023، صفحة 710)
 - التقليل من حدة الفقر الذي نتج عن توسع دائرة البطالة خاصة في اوساط الشباب.
 - التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع.
 - الاستجابة للمطالب الشعبية التي تم رفعها في الحراك السياسي عام 2019.
 - العمل على تقليص نسبة الجريمة و الهجرة غير الشرعية و تحقيق الامن المجتمعي.
 - زيادة مستوى التنمية البشرية و الرعاية الاجتماعية خاصة للفئات المحرومة.
 - تحقيق مساعي التنمية المستدامة في حدود عام 2030.
 - القضاء على مخلفات الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط .
- من خلال ما سبق يمكن القول ، أن صياغة منحة البطالة كسياسة لتفعيل سوق الشغل و مكافحة البطالة تعد فكرة "نبيلة" على المستوى النظري ، لكن و من خلال دراسة الشروط و كيفية تطبيق المنحة على المستوى العملي ، فيتضح أن الحكومة بهذا المعنى تعيد اجترار ذات الصيغ السابقة الخاصة بالتشغيل ، بل وبطريقة أكثر سوءا ، إذ أن المنحة قد جمعت كل فئات المجتمع في "قفة واحدة" لكونها ساوت بينهم في المبلغ المالي الذي يتحصلون عليه تحت حجة أنهم جميعا قابعين تحت شبح البطالة ، ولم تراعي الفوارق الخاصة بالمؤهلات العلمية لكون نسبة كبيرة من البطالين يحملون شهادات جامعية أو متخرجين من مراكز التكوين المهني.

و في ذات السياق ،يمكن التساؤل عن مآل هؤلاء المستفيدين من منحة البطالة في حال بلوغ المستفيد أربعين (40) عاما دون الحصول على عقد عمل ،خاصة في ظل شح مناصب الشغل و شبه انعدام لمسابقات التوظيف ،فهل ستجد الدولة نفسها مرة أخرى أمام حتمية اللجوء الى الادماج "العشوائي" الذي انتهجته جراء اعتماد سياسات تشغيلية سابقة و من ثم اعتماد بدائل لا ترقى لطموحات المستفيدين من منحة البطالة ولا تلائم مؤهلاتهم العلمية من جهة ،ولا تخدم سوق الشغل والاقتصاد الوطني من جهة ثانية ؟

للإجابة على هذا التساؤل سيتم التطرق في المحور الثاني من هذا البحث لدراسة تداعيات منحة البطالة على المستفيدين منها و على سوق الشغل والاقتصاد.

2. منحة البطالة وتدابيرها الاقتصادية والاجتماعية

يرتبط معدل البطالة بمعدل النمو الاقتصادي ،حيث تعتبر البطالة من المؤشرات التي تحرص الدول على اصدارها بشكل دوري ،فارتفاع معدل التشغيل و توفر الوظائف يدل على قوة النشاط الاقتصادي ،و هو بدوره يسمح لحصول الفرد على دخل يمكنه من تلبية احتياجاته ،بينما البطالة تؤدي بالفرد الى العزلة الاقتصادية بكل جوانبها من استهلاك وانتاج وادخار ودفع ضرائب ،وهو ما يؤدي الى حدوث مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية للبطالين يعبر عنها بـ : "الآثار السلبية للبطالة". (عكة، 2015، صفحة 302)

أما على الجانب الاجتماعي ،فان الفرد الذي لا يمكنه إعالة نفسه أو الأفراد الذين تحت مسؤوليته غالبا ما يتنامى بداخله شعور الحرمان والاحباط ويضعف انتماءه لمجتمعه ،و يصاب بحالات اكتئاب وهو ما يؤدي الى انحرافه ،ومنه انتشار الآفات الاجتماعية ،فعدم حصول الفرد على منصب عمل يلبي احتياجاته يخلق حالة من عدم الامن الاجتماعي كانتشار السرقة ،و الفقر الذي يعد سببا مباشرا للانحراف الاجتماعي و يهدد قيم المجتمع نتيجة الحرمان من مقومات الحياة. (ماميش، الصفحات 15-20) وبناء عليه ،فقد تم صياغة منحة البطالة كمحاولة للقضاء على البطالة في أوساط الشباب بشكل عام وحاملي المؤهلات العلمية بشكل خاص ،والعمل على توفير المناخ المناسب لإدماجهم و النأي بهم عن هاجس التهميش و الإقصاء. (النوي، 2020، صفحة 43) ولكن يبقى التساؤل المركزي قائما هل منحة البطالة تعد حلا جذريا لإنقاذ الشباب من شبح البطالة ؟

فعلى إثر التحولات التي شهدتها الجزائر خاصة أثناء فترة الحراك 22 فيفري 2019 ،أين طالب المتظاهرين الحكومة بوضع سياسات جديدة لتحسين الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،حيث كانت أبرز المطالب تتمحور حول انشاء مناصب عمل جديدة ومكافحة البطالة وذلك وفقا لما تنص عليه جمعية الأمم المتحدة لحماية حقوق الانسان. (معطي، 2023، صفحة 62) ،كما أن انعكاسات جائحة كورونا وما خلفته من ركود اقتصادي وتعطيل لتنفيذ سياسات الشغل أثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي والاجتماعي مما أدى بالدولة الجزائرية لوضع سياسات جديدة تمثلت في منحة البطالة (عليوة، 2023، صفحة 85)

وبناء عليه تم إقرار منحة البطالة التي جاءت استجابة لمطلب التمكين الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتلبية الاحتياجات المختلفة للشرائح المجتمعية الهشة والضعيفة التي تبحث عن عمل لأول مرة. (عليوة، 2023، صفحة 85)

ولكن اشتراط أن يكون البطال باحثا عن العمل لأول مرة جعل فئة كبيرة من البطالين لا تستفيد من المنحة، خاصة أولئك الذين استفادوا سابقا من عقود عمل مؤقتة، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الحصول على منحة البطالة والظفر بعقد شغل مؤقت، فبمجرد حصول المستفيد على عقد بهذه الصيغة يسقط حقه تلقائيا من الاستفادة من منحة البطالة، وهذا ما تم ملاحظته في مؤسسات قطاع التربية والتعليم، حيث لم يعد هناك طالبي عمل للمناصب التي تشغل لفترة مؤقتة (الاستخلاف). (مومني، 2023-2022، صفحة 56)

وهو بدوره ما دفع هذه الفئة لاعتبار منحة البطالة لا ترافق البطال أثناء فترة بحثه عن العمل، بل هي منحة اجتماعية، أي أنها تحولت من منحة ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي إلى منحة ذات طابع اجتماعي بحث يراود بها تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي (مومني، 2023-2022، صفحة 56)، ويمكن ذكر أهم انعكاسات منحة البطالة في العناصر التالية :

- قلة اليد العاملة مما أدى إلى تأخر تأدية المهام و بالتالي التأثير سلبا على جودة العمل.
- العزوف عن قبول عقود العمل محددة المدة.
- الكسل والاتكالية وقتل روح المبادرة.
- القيمة المالية للمنحة لا تلي الاحتياجات الأساسية للمستفيد منها.
- إن منحة البطالة جاءت لمعالجة اشكالية غياب الدخل الناتج عن البطالة، وهي بذلك تحاول معالجة مشكلة الفقر في أوساط الفئة العمرية التي يحق لها الحصول على منحة البطالة، إلا أنه لا يمكن اعتبار منحة البطالة حلا جذريا للتخلص أو التخفيف من حدة الفقر، إذ أن منحة البطالة بحسب المفهوم الذي صيغت به تعد مجرد علاج ظرفي لحين حصول المستفيد منها على منصب عمل دائم بأجر أعلى يحقق له الرفاه الاجتماعي. (ابراهيم، 2023، صفحة 711)
- ورغم أن الدولة الجزائرية اعتمدت في اطار سياساتها التشغيلية الجديدة على منحة البطالة بغية رفع معدل التشغيل و تنشيط سوق الشغل وتقليص معدلات البطالة، إلا أنها مازالت تعاني من مجموعة من التحديات التالية: (سرير، 2011، صفحة 13)
- عدم التناسب بين التكوين و احتياجات سوق الشغل.
- عدم وجود شبكة وطنية توفر المعلومات اللازمة التي تخص الشغل.
- عدم تكيف قوى العرض مع قوى الطلب.
- الجمود على المستوى الاداري و المالي و الذي يعتبر عائقا امام الاستثمار.

- عدم ضبط الآليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق الشغل.
- سوق الشغل في الجزائر لا يزال يعرف ضعفا كبيرا في الانتاجية ، وذلك يعزى لأن التوظيف في الجزائر يعتمد بشكل كبير على القطاع العام وهو ما يؤدي الى حدوث فائض في العمالة أو ما يصطلح عليه بـ "البطالة المقنعة" ، خاصة في ظل حالة الجمود التي يعاني منها القطاع الخاص والتي أثرت على دوره في الاقتصاد من حيث عجزه عن سد الهوة الناجمة عن تراجع دور القطاع العام. (الرزاقي، 2012، الصفحات 197-198)

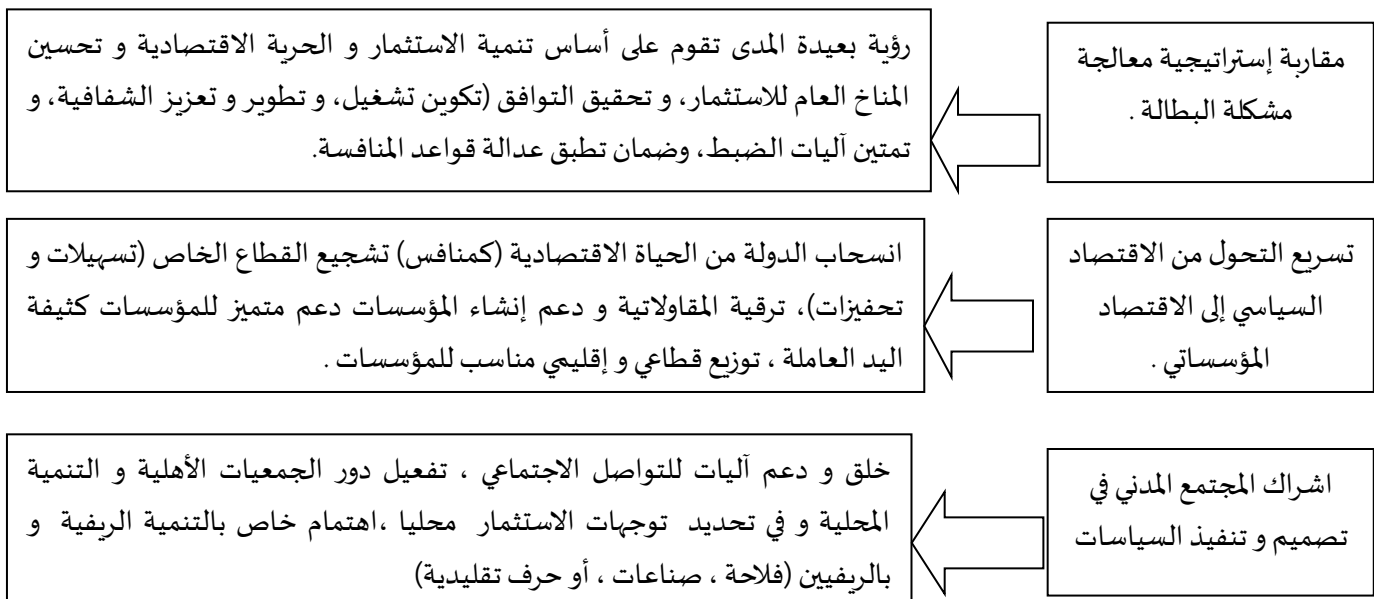
3. استراتيجية امتصاص البطالة وزيادة معدل الشغل في الجزائر :

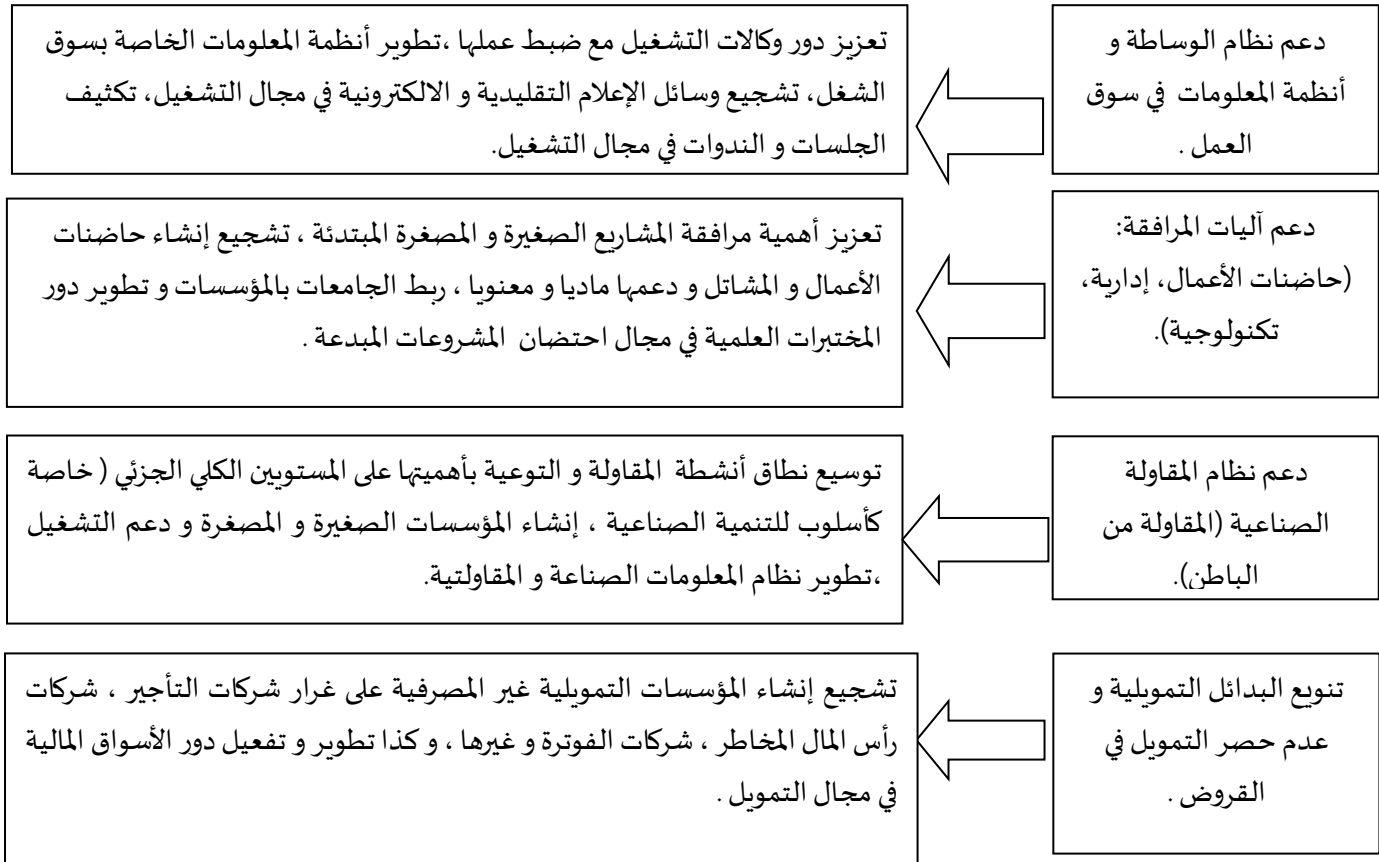
إن السمة البارزة للسياسات العامة للشغل في الجزائر هي أنها لم تتمكن من تحقيق التقليل النوعي لمعدل البطالة ، وما زاد من تجذر هذه السمة على السياسة العامة للشغل في الجزائر هو اعتماد جميع الصيغ والسياسات المتعلقة بالشغل في الجزائر على عائدات النفط ، حيث أن المعطى الرئيس الذي مكّن الدولة الجزائرية من صياغة منحة البطالة هو ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية .

ومن أجل تحسين سياسات الشغل في الجزائر يجب أولا مراجعة المبادئ التي قام عليها نظام الشغل في الجزائر ، وذلك بالعودة إلى الظرف التاريخي المنضوي تحت عقد اجتماعي أسست له "الدولة الراعية" و الاقتصاد المركزي والموجه من طرف الدولة وسيطرة القطاع العام ، وذلك من خلال إعادة هندسة سياسات التشغيل النشيطة وترشيد الانفاق من جهة ، وإعادة هيكلة نظام التعليم باتجاه المهنة "التمهين" من جهة أخرى . (طواهر، 2018، صفحة 58)

وبناء على ذلك ، يتعين على الدولة الجزائرية وضع استراتيجية لمكافحة البطالة وزيادة معدل الشغل تتضمن المحاور التالية:

الشكل رقم (1) : محاور استراتيجية التقليل من البطالة ورفع مستوى التشغيل .





المصدر: (حسين، 2013، صفحة 147)

يتضمن الشكل أعلاه استراتيجية تهدف للحد من البطالة و دعم التشغيل، و قد تضمنت هذه الاستراتيجية سبعة محاور أساسية:

دعا المحور الاول لتبني مقاربة بعيدة المدى بغية معالجة البطالة، و الابتعاد عن الحلول الظرفية قصيرة المدى و التي غالبا ما تؤدي الى زيادة تفاقم الظاهرة، و ذلك من خلال تشجيع مناخ الاستثمار، إذ أن زيادة الاستثمار يؤدي لتنشيط سوق الشغل عن طريق إنشاء مناصب شغل جديدة، هذا إضافة الى ضرورة تحقيق التكامل بين التكوين و التشغيل.

أما المحور الثاني، فقد دعا الى حتمية التحول من الاقتصاد الموجه من قبل الدولة الى الاقتصاد القائم على المؤسسات الاقتصادية على اعتبار أنه البديل المناسب الذي يساهم بشكل فعال في زيادة معدل الشغل، لذلك ينبغي العمل على تشجيع الشباب على فتح مؤسسات، غير أن التجربة أظهرت أن هذه المشاريع إما تكون خدمتية أو أنها تكون مجرد مشاريع وهمية لا وجود لها على أرض الواقع، لذلك ينبغي اختيار نوعية المشاريع و متابعتها بشكل دوري و التوجه نحو تأسيس صناعات أو حرف متخصصة ومستقرة. (يجي، صفحة 60)

و قد أكد المحور الثالث على حتمية مساهمة الشباب في تصميم و تنفيذ السياسات العامة للشغل، و تحديد طرق تنفيذها على أرض الواقع، والذي من شأنه أن يزيد من مستوى التواصل بين هذه الفئة وفي

كل المناطق عن طريق الدراسات مثل الدراسات الميدانية التي يقوم بها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية في الجزائر، أو بالتنسيق مع الجمعيات الأهلية. (يعي، صفحة 60)

أما المحور الرابع فقد دعا الى تقوية نظام الوساطة ونظم المعلومات المتعلقة بميدان الشغل، والذي من شأنه تعزيز التواصل بين طالبي العمل والمؤسسات المستقبلية (التقريب بين العرض والطلب)، مع العمل على أن لا تتحول هذه الوساطة الى وسيلة استغلال واحتكار. (يعي، صفحة 60)

كما أكد المحور الخامس على ضرورة تفعيل آليات المرافقة وتطويرها، وذلك من خلال إشراك مراكز البحث والمختبرات العلمية كحاضنات للأعمال والمشاريع الشبابية، وهو الامر الذي يؤدي الى تشجيع روح المبادرة والابتكار، كما وينجم عنه تحويل الأفكار إلى مشاريع اقتصادية تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني من جهة، وإنشاء مناصب شغل من جهة أخرى.

وقد تعلق المحور السادس من الاستراتيجية بدعم نظام المقاولات الصناعية، من خلال العمل على تحسين مناخ الاستثمار الصناعي خاصة أنه ومنذ صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت هناك مساع لتطوير نظام المقاولات الصناعية غير أنه لم يعثر لها على أي دور في الواقع. (يعي، صفحة 61)

أما المحور السابع فقد دعا الى ضرورة تنويع بدائل التمويل وعدم اختصارها في القروض البنكية والتوجه نحو اعتماد مؤسسات تمويلية تتولى عملية تمويل المشاريع والاستثمارات مثل شركات التأجير وشركات رأس مال المخاطر وشركات الفوترة... الخ، والعمل على ترقية وتفعيل دور الأسواق المالية في مجال التمويل.

من خلال عرض محاور هذه الاستراتيجية يتبين أن الدولة الجزائرية قد تبنت العديد من هذه المحاور خلال السياسات التشغيلية التي تم اعتمادها، وصولا لاعتماد منحة البطالة، ولكن ما يعاب على هذه السياسات هو عدم ضبط النصوص القانونية التي تتحكم في اجراءات وآليات تنفيذ السياسات التشغيلية من جهة، وغياب المراقبة البعيدة من جهة ثانية، وهو ما يفسح المجال للتلاعب وميوع برامج التشغيل، حيث أثبتت التجربة مثلا خلال تنفيذ برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ"، الرامي لتشجيع روح المبادرة وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتنمية الاستثمار، والذي بمقتضاه يحصل الشباب على قرض مقابل إنشاء مشروع من شأنه فيما بعد أن يساهم في ترقية التشغيل من خلال خلق مناصب عمل، اتضح أن أغلب هذه المشاريع وهمية وغالبا ما يتم صرف القرض في غير وجهته.

كما أن أغلب الاجراءات التي اعتمدتها الجزائر في اطار مكافحة البطالة و ترقية التشغيل تعتبر اجراءات ظرفية ومؤقتة، جاءت نتيجة وضع اجتماعي متأزم، على غرار منحة البطالة التي تعد حلا ظرفيا لامتنعاص الغضب الشعبي، ولا يمكن اعتبارها بأي شكل من الأشكال خطوة فعلية من أجل مكافحة البطالة، على اعتبار أنها عقد محدد بمدة زمنية يسقط بمجرد حصول المستفيد على عقد عمل حتى لو كان العقد الجديد بدوره مؤقتا، وبالتالي العودة من جديد الى شبح البطالة.

من ناحية أخرى ، لا يمكن اعتبار منحة البطالة محركا لسوق الشغل ، إذ أدت المنحة و منذ تطبيقها الى زيادة ركود سوق الشغل في الجزائر لكونها اجراء لا يشجع على خلق مناصب شغل من جهة ، كما أن القيمة المالية التي يحصل عليها المستفيد بالكاد تلي احتياجاته الاساسية ، و بالتالي لا تمكنه من خلق مشروعة الخاص هذا من جهة ثانية ، و عليه يبقى رهن انتظار تحرك سوق الشغل الذي يعاني أساسا من الركود على أمل الحصول على عقد عمل دائم .

4. الخاتمة

من خلال ما سبق يمكن القول أن منحة البطالة تعتبر قرارا سياسيا تم اعتماده كإجراء للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع معدل البطالة في ظل عدم قدرة السياسات التشغيلية السابقة على التقليل من معدل البطالة ، الذي ظل يسجل تزايدا مستمرا خاصة في أوساط الشباب ، حيث يهدف هذا القرار بالدرجة الأولى للمحافظة على السلم الاجتماعي و وأد الاحتقان الشعبي و امتصاص الغضب وسط الجبهة الاجتماعية ، لكن من جهة أخرى لا يمكن اعتبارها حلا فعالا لمعالجة مشكل البطالة لكونها لا تقدم حولا جذرية بل هي مجرد معالجة ظرفية لمشكل بات متأصلا في المجتمع الجزائري.

كما أن اعتماد المنحة في ظل ظرف اقتصادي شهد ارتفاعا في أسعار المحروقات يطرح تساؤلا حول امكانية استمرار العمل بمنحة البطالة في حال انخفاض أسعار النفط ، خاصة وأن أسعار المحروقات غير مستقرة وخاضعة لتقلبات السوق الدولية.

من ناحية أخرى ، يجب مراجعة شروط الاستفادة من منحة البطالة لكونها حرمت فئات كثيرة من الحصول عليها ، خاصة أولئك الذين سقط حقهم في الحصول على منحة البطالة لمجرد أنهم استفادوا في اطار السياسات التشغيلية السابقة من عقود عمل محددة المدة ، ثم عادوا يعانون من البطالة من جديد ، كما ينبغي مراجعة القيمة المالية للمنحة ، وتصنيف الفئات التي تستفيد من المنحة و تحديد قيمة مالية معينة لكل فئة .

و في ظل السباق الرئاسي الذي عرفته الجزائر في اطار استحقاقات 07 سبتمبر 2024 ، فقد كانت منحة البطالة ورقة سياسية رابحة لكسب مزيد من الاصوات الانتخابية في ظل تسابق المترشحين الثلاثة على الوصول لكرسي الحكم ، بحيث احتلت مسألة التشغيل مساحة كبيرة في البرنامج الانتخابي لكل مترشح ، بل وحظيت باهتمام بالغ ، إذ تم تناولها من طرف كل مترشح بشكل مستفيض خلال خطابه وجولاته الانتخابية عبر ربوع الوطن خاصة في ظل السعي الحثيث لكل مترشح لتقديم أفضل الحلول للتخلص من مشكل البطالة ، ومن بين الخطط المقترحة والتي اشترك فيها المترشحين الثلاثة لرئاسيات 07 سبتمبر 2024 هي العمل على رفع منحة البطالة وتشجيع الشباب للاتجاه نحو المقاولاتية و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وعلى جانب آخر ، فإن منحة البطالة و منذ اعتمادها سنة 2022 لم تساهم في تنشيط سوق الشغل ، ذلك أن المستفيدين من المنحة لم يقدموا أي مردود مالي أو اقتصادي و هذا ما زاد من ركود سوق الشغل

- كما أن أغلب المستفيدين من منحة البطالة لم يتحصلوا على عقد عمل دائم و مازالوا يصنفون تحت صفة البطالين ، و لذلك ينبغي على الدولة الجزائرية اعتماد مايلي :
- التنسيق بين مخرجات التعليم و متطلبات سوق الشغل.
 - الاهتمام بالقطاعات التي تتطلب يد عاملة كثيفة مثل القطاع الزراعي والفلاحي و مجال البناء و التعمير و الاشغال العمومية.
 - إقامة نظام معلوماتي متطور وترقية نظم الوساطة المؤسسية لتحديد احتياجات سوق الشغل.
 - تشجيع الشباب للاتجاه نحو مجال الحرف و الصناعات التقليدية , ومنحهم امتيازات تمكنهم من فتح مشروعهم الخاص في هذا المجال.

5. قائمة المراجع

Bibliographie

1. ابراهيم س". (2023). السياسة العامة للتخفيف من حدة الفقر في الجزائر -منحة البطالة أنموذجا . "الأكاديمية للدراسات و الانسانية. 710, 15(02) ,
2. أحرشواو ا". (2011). البحث عن الشغل وسيكولوجية مواجهة البطالة -حالة خريجي الجامعة المغربية .-، مجلة دراسات نفسية. 32, (4)
3. الاجتماعي ا. ا". (2002). تقرير حول أجهزة التشغيل " ، .الجزائر.
4. الرزاق م. ل. (2012). تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر ، 2000-2011مجلة الباحث, (06) 197-198.
5. المادة 1, ا. (2021). 1.-1. ديسمبر .(30قانون المالية لسنة 2022. /الجريدة الرسمية100)، 64،
6. المرسوم 1, ا. (1990). 1.-1. ماي .(23جهاز الإدماج المهني للشباب و المحدد لقانون مندوب تشغيل الشباب،، 702, (21) .
7. المرسوم 1, ا. (1998). 4.-ديسمبر .(2الإدماج المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي و التقنيين الساميين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين. /الجريدة الرسمية. 28, (91)
8. المرسوم 1, ا. (2022). 7.-فيفري .(10شروط و كفاءات الاستفادة من منحة البطالة و مبلغها و كذا التزامات المستفيدين منها ،. /الجريدة الرسمية. 11, (11)
9. النوي ع. ب". (2020). سياسات التشغيل في الجزائر -الآليات و البرامج. مؤشر الدراسات الاستطلاعية 1، 43, (2)

10. حسين, ر. (2013). سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل و تقييم. مجلة بحوث اقتصادية عربية. 147, (61-62)
11. راجعي, م. (2005). الشباب و الإدماج المهني و الاقتصادي في الجزائر 1988-1996, /المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية. 44, (01)
12. ساحلي, ز. (2014)., جوان. (سياسات التشغيل في الجزائر و سبل حوكمتها. 'مجلة دفاتر السياسة و القانون. 152, (11)
13. سرير, ع. ا. (2011). الملتقى الوطني الموسوم بـ "سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية. ياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة. بسكرة -الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة.
14. طواهر, ز. ل. (2018). جوان. (سياسات التشغيل في الجزائر -قراءة تقييمية لبراج الاصلاح -. /المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية -المركز الديمقراطي العربي. 58, (02)
15. عكة, م. ا. (2015). أكتوبر. (الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني دراسة ميدانية على عينة من خريجي الجامعات والكليات المتوسطة في الضفة الغربية. جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية. 302, (11)03, ,
16. عليوة, م. ق. (2023). سياسة منحة البطالة و الاستقرار الاجتماعي والسياسي. دراسات في علم اجتماع المنظمات. 85, (01)11, ,
17. ماميش, ن. (s.d.). البطالة و أثرها على الأمن الاجتماعي -الجزائر أنموذجا, 15, 8 Consulté le 2024, sur web2.aabu.edu.jo/ShariaConfreance/doc/4-2.pdf
18. معطي, م. غ. (2023). ديسمبر. (2)السياسة الاصلاحية الجديدة في سوق العمل الجزائري -منحة البطالة نموذجا -دكاترة العلوم الاجتماعية و الاقتصادية بجامعة أحمد زبانه بغيليزان. -الشامل للعلوم التربوية و الاجتماعية. 62, 06, ,
19. منشور, م. ر. (1998). إجراءات تطبيق جهاز الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات في إطار عقود ما قبل التشغيل. الجزائر: اوزارة العمل و الحماية الاجتماعية .
20. مومني, س. م. (2023-2022). منحة البطالة وأثرها على سوق الشغل في الجزائر -دراسة حالة ولاية الوادي. -2023-2021الوادي -الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي.
21. يحي, ب. ع. (s.d.). دور السياسات العمومية في التشغيل و الحد من البطالة في الجزائر -دراسة للفترة بين 60. (2004-2014)